الاول كليا والثاني جزئيا وان كان المراد بالكلي الذي
هو الاله مطلق المعبود ليصح ما سيلزم عليه من
الكذب لكثرة المعبودات الباطلة وان كان المراد با
لاله المعبود بحق فهو صحيح فانه لا يصح من هذه الاقسام
كلها الا ان يكون الاله كليا معنى المعبود بحق والاسم
المعظم علم للفرد الموجود الخ منه فالمعنى على هذا لا
يستحق للعبودية موجودا وفي الوجود الا الفرد الذي
هو خالق العالم جل وعلا وان شئت قلت في معنى الاله
هو المستغني عن كل ما سواه والمفتقر اليه كل ما عداه
وهو اظهر من المعنى الاول واقرب منه وهو اصل الاله
لا يستحق ان يعبد اي يذل له كل شيء الا من كان
مستغنيا عن كل ما سواه ومفتقرا اليه كل ما عداه فظهر
ان العبادة الثانية احسن من الاولى وبها ينجلي الدماج
جميع عقائد الايمان تحت هذه الكلمة ويتسع بها
صدر الموحد لفيضان المعارف ويكون على ساحل النجاة
والامن من كل خبط وقع في معنى هذه الكلمة الشريفة
ودخل الضعيف والقوي في روضة هذه الكلمة
الشريفة تمرح في ازهارها وتنزه في سلسبيل انهارها
وتجتني من ثمار معارفها وينبوع من تغريد اطيار

هذا ما كتبته له ولهذا اخترنا في اصل العقيدة
التفسير بها لهاذه الكلمة الشريفة وقال المقترح في

الاسرار المقتلية في معنى هذه الكلمة الشريفة ما نصه
ولفظ الاستثناء في الحقيقة لا يجري على ظاهره
يفهمه كل قاصر من انه نفي واثبات اذ يلزم منه
هنا كفر وايمان وقد قال الفقهاء ان لفظ عشرة
الا ثلاثة مقر بسبعة لا بعشرة وينفي منها ثلاثة اذ
يلزم ان لا يقبل صنة ذلك نعم للسبعة عبارات سبعة
وعشرة الا ثلاثة لكن صيغة النفي ابلغ في افادة
معنى الوحدانية اذ يلزم منه نفي الكمية المتصلة
والمنفصلة انتهى قلت يعني بالكمية المتصلة التركيب
في ذات الاله جل وعز وبالكمية المنفصلة وجود اله
ثان منفصل عما تقدم وما ذكره من المعنى لدفع التناقض
في الاستثناء لا يتعين اذ قد اختلف علماء الاصول في تقرير
المعنى في نحو عشرة الا ثلاثة فقال الاكثرون المراد بعشرة
انما هو سبعة والا ثلاثة قرينة لارادة السبعة بالعشرة
اراد ارادة الجزء باسم الكل وقال القاضي ابو بكر
المجموع وهو عشرة الا ثلاثة باذا يه سبعة كانه وضع
لها اسمان مفرد وهو سبعة ومركب وهو عشرة الا ثلاثة
وهذا هو القول الذي اختاره المقترح في كلمة الوحدانية
وقيل المراد بعشرة في هذا التركيب هو معنى عشرة باعتبار
افرادها كلها اعني السبعة والثلاثة معا ثم اخرجت الثلاثة
بالا فبقيت سبعة ثم اسند اليها الحاكم بعد الاخراج فلم

Copyright © King Saud University